قطر اليوم

عالـــم الأعمـــال.. بيـــن يديـــك!

مايو ٢٠١٢

الاحتفـــاء بريـادة الأعمـال

أشرف أبو عيسى

رئيس مجلس إدارة أبو عيسى القابضة

الفائز بجائزة ارنست أند يونغ لرائد الأعمال القطري للعام ٢٠١١

مرشحو جائزة ارنست أند يونغ لرائد الأعمال القطري ٢٠١١

6 084010 250017

QR.....15	BHD.....2	LBP.....10
AED.....20	KWD.....2	USD.....4.5
OMR.....2	SAR.....20	EURO.....5.5

موضوع الغلاف

الاحتفاء بريادة الأعمال

إن ريادة الأعمال هي جعل الناس يعتقدون بوجود شيء لا وجود له حتى الآن". هذا ما قاله المفكر العالمي في مجال الابتكار والإبداع تشارلز ليدبيتر. لكن حتى مع هذه القصة الملهمة التي تجعل من قطر المكان الأمثل لريادة المشاريع، لماذا لا تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة كثيرا في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد؟ فرغم وجود بعض الأنشطة الناجحة لريادة المشاريع، إلا أن أقل من ٤٠٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تأسست بعد عام ٢٠٠٠. ولا يسهم هذا القطاع إلا بنحو ١٥٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم متواضع بالمقارنة مع دول مجلس التعاون. تناقش قطر اليوم مع الخبراء السبب الذي يزيد من أهمية تعزيز روح ريادة الأعمال في الدول ذات الناتج المحلي المرتفع، وتبحث في الأدوات التي يتم توفيرها من أجل تعزيز روح ريادة الأعمال في البلاد التي تمتع بالوفرة.

٣١
البنية التحتية عبر الحدود
تخفض من تكاليف التجارة

رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ هي خريطة طريق للمستقبل تبيّن أهداف البلاد الإستراتيجية طويلة الأجل، والتحديات التي تواجهها، والفرص التي ستتيحها. ولتحقيق هذه الرؤية تم وضع إستراتيجية التنمية الوطنية، حيث تقوم الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة لإدارة عجلة التطور. إنها مسئولية كبيرة، لكن الدكتور صالح محمد النابت، الأمين العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي، يضع نصب عينيه تحقيقها. التقته قطر اليوم لمعرفة المزيد عن الخطط المستقبلية.

١٦
شل ... محفظة أعمال متكاملة

تزيد احتياطيات قطر المؤكدة من الغاز في حقل الشمال عن ٩٠٠ تريليون قدم مكعب. لكن لا يُستغل حاليا إلا أقل من ربع هذه الاحتياطيات من خلال مشاريع اليوم. لذا يرى نائب الرئيس التنفيذي لقطر شل المحدودة، وائل صوان، أن ثمة فرصة حقيقية لاستكشاف فرص النمو هذه، حيث يتحدث وائل إلى ميجنا داي حول وجود الشركة في قطر وخططها المستقبلية.

تصدر مجلة قطر اليوم عن شركة المها للدعاية والإعلان. جميع الحقوق محفوظة. وتصدر المجلة شهريا عن الشركة. صندوق بريد ٢٢٧٢ – الدوحة – دولة قطر
أسعار الاشتراك هي ٢٤٠ ريالا قطريا في السنة، يمكنك مراسلة الشركة على العنوان التالي:
قطر اليوم – شركة المها للدعاية والإعلان المحدودة – صندوق بريد ٢٢٧٢ – حي الهلال في الدوحة – دولة قطر. وللحصول على نسخ من المجلة، يمكنكم الاتصال بهاتف رقم: ٤٤٦٧٢١٣٩ (٩٧٤+) أو إرسال رسالة على العنوان الإلكتروني: qtoday@omsqatar.com
لا يجوز إعادة إنتاج أي من المواد الواردة بالمجلة إلا بتصريح كتابي من إدارة الشركة ويمكنكم توجيه خطابات الحصول على تصريح إلى: qtoday@omsqatar.com
وتعتبر مجلة قطر اليوم علامة تجارية مسجلة ومملوكة لشركة المها للدعاية والإعلان المحدودة.

مايو ٢٠١٢
العدد الخامس
السنة ٣٨

البنية التحتية
عبر الحدود
تخفض من تكاليف التجارة

حوار : ازدهار ابراهيم

شكلت إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦ نقطة تحول بالنسبة لدولة قطر، تماما مثلما كانت الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ التي سبقتها. فللمرة الأولى أوضحت الرؤية ما تطمح لأن تصبح عليه دولة قطر، أما الإستراتيجية فهي تشتمل على أكثر من ١٨٠ هدفا فهي تشكل خطة العمل التي من شأنها أن تساعد قطر على المضي قدما في تلك الرحلة.

رؤيـــة

قطر الوطنية ٢٠٣٠ هي خريطة طريق للمستقبل تبيّن أهداف البلاد الإستراتيجية طويلة الأجل، والتحديات التي تواجهها، والفرص التي ستتيحها. ولتحقيق هذه الرؤية تم وضع إستراتيجية التنمية الوطنية، حيث تقوم الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص لإدارة عجلة التطور.

إنها مسئولية كبيرة، لكن الدكتور صالح محمد النابت، الأمين العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي، يضع نصب عينيه تحقيقها التقته قطر اليوم لمعرفة الخطط المستقبلية للأمانة العامة للتخطيط التنموي .

احتل الاقتصاد في دولة قطر في عام ٢٠١١ المرتبة السادسة من بين ٥٩ بلدا من حيث تكيفه مع الأزمات، وفقا لمسح عالمي أجرته مؤسسة IMD.

الدولة ميزانيتها فإنها تعتمد التوقعات المحافظة والمعقولة بالنسبة لهذه الأسعار.

حدثنا عن إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١/٢٠١٦ التي أطلقت قبل عام تقريبا. وماذا تم بشأنها حتى مطلع العام ٢٠١٢؟

يقع تنفيذ الإستراتيجية على عاتق الجهات المسئولة التي شاركت أيضا في صياغتها. فبعد اثني عشر شهرا سنرى علامات جيدة للتقدم في العديد من المجالات مثل الصحة والبيئة. وتمضي وزارة الاقتصاد والمالية أيضا قدما إلى الأمام في برنامجها الإصلاحي. وأما بالنسبة للمجالات الأخرى فإن التركيز فيها ينصب على إيجاد القدرات اللازمة لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

ماذا عن التوعية داخل المؤسسات والوزارات بأهمية الإستراتيجية؟

ثمة وعي جيد بالإستراتيجية حيث يتم دائما طلب المشورة من الأمانة العامة للتخطيط التنموي بشأن مسائل التنفيذ. وقد تم مؤخرا تشكيل اللجنة العليا للتخطيط التنموي برئاسة سمو ولي العهد، كما أن أحد أعضائها هو نائب رئيس الوزراء، حيث تكسب هذه اللجنة تنفيذ الإستراتيجية أهمية إضافية وقوة دافعة.

ماهي التحديات التي قد تواجه الإستراتيجية، وما سبل تجاوز هذه التحديات؟

توجد بطبيعة الحال تحديات نظرا لكون إستراتيجية التنمية الوطنية هي الأولى من نوعها بالنسبة لدولة قطر. وأقول إن التحديين الرئيسيين هما:

١) بناء القدرات المؤسسية وضمان التنسيق الجيد بين مختلف الوكالات والقطاعات.
٢) تضمين مبادئ الاستدامة في الطريقة التي تفكر بها البلاد بالتنمية واتخاذها للقرارات بشأن أولوياتها.

حدثنا عن عمليات المتابعة والرصد للإستراتيجية؟

تم تكليف الأمانة العامة للتخطيط التنموي بمتابعة التنفيذ، حيث سيتم إعداد تقرير للقيادة العليا بهذا الصدد قبل نهاية هذا العام. وسوف تقوم الأمانة العامة للتخطيط التنموي برصد ذلك على المستوى الوطني حيث سيتم التركيز على النتائج. ومن المتوقع أن تعزز الوكالات قدرات الرصد الخاصة بها على مستوى البرامج والمشاريع.

ماذا عن القطاع الخاص وتعاونه مع مبادرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي؟

تقوم الإستراتيجية على عدة مبادرات لدعم تنمية القطاع الخاص، حيث يجب على القطاع الخاص أن يلعب دورا أكثر نشاطا في الاقتصاد في المستقبل. ويبيّن إنشاء جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي المبادرة التي قامت بها الأمانة العامة للتخطيط التنموي مع وزارة الأعمال والتجارة، إضافة إلى مبادرات بنك قطر للتنمية، أنه تم تحقيق الكثير خلال فترة قصيرة من الزمن. غير أن بناء ثقافة المشاريع الخاصة في قطر التي تركز على الأداء العالي والمنافسة يستغرق وقتا طويلا، ولا يمكن أن نتوقع حدوثه بين عشية وضحاها.

ما الخطط التي ستتخذ لزيادة إدماجه في الهيكلة البنيوية للإستراتيجية؟

يعمل القطاع الخاص بشكل وثيق مع جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبنك قطر للتنمية. وتمثله أيضا مجموعات العمل التي وضعت الإستراتيجية، كما أن الأمانة العامة للتخطيط التنموي تقدم الدعم لنشاطات رابطة رجال الأعمال القطريين وغيرها من الجمعيات التي لديها ما تقدمه في هذا المجال. والقطاع الخاص هو من أصحاب المصلحة المهمين للغاية، لذا فإن الأمانة العامة للتخطيط التنموي سوف تبحث عن أفضل الفرص لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

هل تحتل الاستثمارات المحلية مكانة لدى اهتمام إستراتيجية التنمية الوطنية؟

من المهم للغاية أن تلبي المشاريع ذات رؤوس المال الكبيرة احتياجات التنمية للبلاد على المدى الطويل. كما أنه ينبغي أن تبلغ فترة حياة بعض أصولها ١٠٠ عام. لذا فإن الاستثمار يشكل هاجسا لأن التخطيط واختيار احتياجات الاستثمارات يستفيد من التدقيق الأكثر صرامة. وهنالك حاجة إلى تعزيز التنسيق في سياق التنفيذ (حيث يُعتبر مكتب التخطيط المركزي في وزارة البلدية والتخطيط العمراني مبادرة جيدة هنا). وأما أثناء العمليات فإنه ينبغي استكشاف فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ماذا عن إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية ما بعد العام ٢٠١٦؟

بعد أن اكتملت الخطة الإستراتيجية الأولى، قد يكون من السابق لأوانه الحديث عن الإستراتيجية الثانية. غير أنه سيتم إجراء مراجعة موضوعية للإستراتيجية الأولى في منتصف الطريق للبحث في تجربة التنفيذ وأية تغيرات بيئية، كما أنه سيُنظر فيما لو كانت هنالك حاجة إلى تصحيح المسار في منتصف الطريق.

ما دور التكامل الخليجي في نجاح الخطط والإستراتيجيات المحلية؟

سوف تستفيد قطر من التكامل الوثيق مع دول مجلس التعاون الخليجي. لذا فقد دعمتْ البلاد المبادرات القائمة، بما في ذلك الاتحاد الجمركي. وقد وجدت الإستراتيجية أن ثمة حاجة إلى تحسين البنية التحتية عبر الحدود من أجل خفض تكاليف التجارة (من حيث الزمن والمال) والمساعدة على توسيع السوق. ومن المجالات الهامة الأخرى للتعاون تقاسم الموارد الطبيعية والإدارة البيئية.

سوف تستفيد قطر من التكامل الوثيق مع دول مجلس التعاون الخليجي، لذا فقد دعمتْ البلاد المبادرات القائمة، بما في ذلك الاتحاد الجمركي

ما هي قدرة الاقتصاد القطري على مواجهة التحديات التي تعترض الاقتصاد العالمي، وتجاوز هذه الأزمات؟

أظهر الاقتصاد القطري مرونة كبيرة في الآونة الأخيرة. فوفقا لمسح عالمي أجرته مؤسسة IMD، فإن الاقتصاد في دولة قطر احتل في عام ٢٠١١ المرتبة السادسة من بين ٥٩ بلدا من حيث تكيفه مع الأزمات. وعلى الرغم من أن قطر ليست منيعة تماما ضد أوضاع الاقتصاد العالمي، إلا أن فائض ميزان مدفوعاتها القوي يوفر حماية كبيرة لها.

كيفية المحافظة على معدل نمو لا يقل عن ٩ ٪ بعد عام ٢٠١٤ عند الانتهاء من المشاريع الاستثمارية في قطاعات النفط والغاز؟

من شأن معدلات النمو المرتفعة خلال العقد الماضي التي نتجت عن التوسع الكبير في قطاع الغاز أن تفسح الطريق أمام نمو أكثر اعتدالا في المستقبل.

وتعتقد الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن من الممكن تحقيق نمو إجمالي يتراوح بين ٤-٥٪ على المدى المتوسط والمحافظة عليه حيث سيتركز معظم هذا النمو في قطاعات غير النفط والغاز.

التوقعات التي وردت في تقرير الآفاق الإقتصادية لدولة قطر الذي صدر عن الأمانة العامة في العام الماضي، ومدى مطابقة تلك التوقعات للواقع؟

تتوقع الأمانة العامة للتخطيط التنموي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٥٪ في عام ٢٠١١. وقد كان في الواقع ١٤٪. لكننا كنا متحفظين في تفاؤلنا وقد كان توقعنا قريبا جدا من الواقع وأقرب بكثير من توقعات معظم المراقبين الذين توقعوا نموا قريبا من ٢٠٪. وقد كنا في الأمانة العامة للتخطيط التنموي حريصين كل الحرص على إعطاء صورة دقيقة إحصائية لبنية الاقتصاد كي تساعدنا على التفكير في مستقبلنا. ونعتقد أن توقعاتنا الاقتصادية سترسي معايير جديدة في مجال الرصد وإعداد التقارير الاقتصادية لهذا البلد.

ما هو مستقبل الاقتصاد القطري في السنوات الخمس المقبلة، وما هي القطاعات التي ستكون أكثر مساهمة؟

سيكون معدل النمو في قطاع النفط والغاز على مدى السنوات الخمس المقبلة أفقيا في حين أن القطاعات غير النفط والغاز ستحظى بمعظم النمو. وعندما يبدأ مشروع برزان بالعمل في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ ستحدث دفعة قوية لنشاط إنتاج البتروكيماويات بسبب توفر المواد الأولية. وأما في السنوات القليلة المقبلة فسوف تساعد الاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية في تحفيز النشاط، وسيحدث نمو في بعض القطاعات الأخرى، مثل الخدمات المالية. وعموما فإننا نتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٤-٥٪.

ماذا عن الاستثمارات الأجنبية بالدولة ودورها في النمو الاقتصادي، وما هي التسهيلات التي تقدم في هذا المجال؟

لقد كانت ترتيبات المشاريع المشتركة بين الدولة وشركات النفط الدولية ضرورية لنجاح قطر في مجال النفط والغاز. وأما بالنسبة لقطاعات غير النفط والغاز (بما في ذلك قطاعات إنتاج البتروكيماويات والقطاعات المستهلكة للطاقة)، فقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر فيها محدودا. غير أن قطر تعمل جاهدة على الاستفادة من الاستثمار الأجنبي وذلك على سبيل المثال من خلال إقامة شراكة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة وبين شركاء المعرفة في الخارج الذين يمكنهم أن يوفروا قيمة إضافية. وقد زارتنا في الأسابيع الماضية وفود تجارية واستثمارية لاستكشاف الفرص من هذا النوع.

حدثنا عن الاستثمارات القطرية في الخارج، والمغزى الرئيس منها؟

لا يمكن لقطر وهي بلد صغير أن تستوعب حجم التدفقات من العملة الأجنبية من بيع أصول النفط والغاز فيها. لذا فإن قطر تستثمر في مشاريع خارج البلاد وموجودات بالعملات الأجنبية للمساعدة في استقرار الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل في المستقبل حيث توفر هذه الاستثمارات مصادر الدخل للمستقبل.

ما هي توقعات التضخم في ضوء زيادة رواتب الموظفين القطريين؟

إن الزيادة في رواتب المواطنين هي في الواقع صغيرة جدا من حيث الاقتصاد الكلي . كما أنها ليست كبيرة جدا إذا ما قيست بمجمل المزايا التي يحصل عليها العاملين القطريين في الدولة. ومن المرجح أن يتم توفير جزء كبير من الدخل الإضافي واستثماره أو ربما إنفاقه خارج البلاد. ومن الصعب للغاية اكتشاف أي تأثير لارتفاع الأجور الشهرية على تضخم أسعار المواد الاستهلاكية الذي تم في الآونة الأخيرة. فالمتوسط السنوي لهذا التضخم مازال منخفضا وقريبا جدا من نسبة ٢٪.

وصفت الاقتصاد القطري بالاقتصاد المفتوح، وكما توقعت سابقا زيادة بعض أسعار السلع حدثنا قليلا عن ذلك؟

إن اقتصاد قطر منفتح للغاية. ومازالت مصادر دخلنا الرئيسة هي النفط والغاز (بما في ذلك منتجات تحويل الغاز إلى سوائل والغاز الطبيعي المسال)، ونحن بحاجة إلى استيراد الكثير من احتياجاتنا. وقد تنبأ تقرير «التوقعات الاقتصادية لقطر في عام ٢٠١١» انخفاض أسعار العديد من السلع العالمية، وهو ما تحقق بالفعل. فقد كان لتباطؤ النمو في الصين والهند تأثير هامشي كبير على الطلب. وأتوقع أن تبقى أسعار السلع الأساسية مستقرة إلى أن نرى مؤشرات على زيادة النمو العالمي. ومن الصعب للغاية التنبؤ بارتفاع أسعار النفط، لذا فإنه عندما تضع